موقف الجيش الجزائري من التطورات السياسية في الجزائر (١٩٧٦- ١٩٧٨)

م.م. أنوار هاشم سعد / كلية الآداب جامعة ذي قار / العراق

أ.د. مهند عبد العزيز عطية / كلية الآداب جامعة ذي قار / العراق

Journalofstudies2019@gmail.com

الملخص:

منذ البداية اعتمد الرئيس هواري بومدين في حكمه للجزائر على الجيش فكانت مسألة التحكم بالأخير وتوجيهه مسألة غاية في الاهمية. لذلك حتى عام ١٩٧٦ لم يكن للجزائر دستوراً مكتوباً اذ كانت مرجعية النظام السياسي تعود إلى مجلس الثورة أو بعض النصوص القانونية والمراسيم والأوامر، فكان لابد من إكمال أركان الدولة بإضفاء طابع الشرعية الدستورية على نظام الحكم ، وكان للجيش الجزائري حضور واضح في ثنايا الدستور الذي سن عام ١٩٧٦ والتطورات السياسية التي شهدتها البلاد حتى وفاة الرئيس هواري بومدين عام ١٩٧٨

الكلمات المفتاحية : (هواري بومدين، الميثاق الوطني، الجيش، مجلس الثورة ، حزب جبهة التحرير الوطني).

The position of the Algerian army on the constitution of 1976

Anwar Hashim Saad / College of Arts, Dhi Qar University / Iraq
Dr. Muhannad Abdel Aziz Attia / College of Arts, Dhi Qar University / Iraq

Abstract:

From the beginning, President Houari Boumediene relied in his rule of Algeria on the army, so the issue of controlling and directing the latter was very important. Therefore, until 1976, Algeria did not have a written constitution, as the reference for the political system was due to the Revolutionary Council or some legal texts, decrees and orders, so it was necessary to complete the pillars of the state by giving the character of

constitutional legitimacy to the system of government, and the Algerian army had a clear presence in the folds of the constitution that was enacted in 1976 and the political developments in the country until the death of President Houari Boumediene in 1978 Keywords:(Houari Boumediene , National Pact, Army, Council of the Revolution , National Liberation Front Party).

المقدمة:

شهدت الحياة السياسية في الجزائر العديد من التطورات لاسيما بعد حصولها على الاستقلال وخاصة عندما اصبح هواري بومدين على رأس الحكومة على اثر الانقلاب العسكري الذي قاده ضد الرئيس احمد بن بله عام ١٩٦٥ م ، وبما ان الاخير جاء بمعية الجيش فكان من الطبيعي ان تشهد الساحة السياسية الجزائرية تدخلا واضحا وصريحا من قبل الجيش ، وقد اختيرت مدة الدراسة ١٩٧٦-١٩٧٨ لانها شهدت دور بارز ومؤثر للجيش فقد رسم له دستور عام ١٩٧٦ خارطة طريق حددت مهامه ومسؤولياته واعطته صلاحيات مهمة في ادارة الدولة ، ومن ثم الصراع الذي شهدته المؤسسة العسكرية بعد وفاة الرئيس هواري بومدين حول ادارة البلاد وبالتالي فرض العسكر ارادتهم بأن حسموا الصراع لصالحهم واختاروا الشاذلي بن جديد لقيادة البلاد ، من هنا فرض العسكر سيطرته مجددا على التحكم بسدة الحكم والانفراد بحكم البلاد واعطاءهم الاولوية في جميع مناصب الدولة . ، وجاءت الدراسة لتبين المواقف والادوار التي تقمصها العسكر فضلاً عن طبيعة الحقوق والواجبات التي تمتعوا بها ، وكيف استطاع الرئيس هواري بومدين توظيف ذلك من أجل ارساء نظام الحكم في الجزائر والقضاء على كل من يعارض تلك السياسة او من يعارض بنود الدستور والحياة الدستورية التي وضعها لتسيير شؤون البلاد وكان ذلك بطبيعة الحال من الامور الايجابية التي مكنته من المضي قدماً وبالاعتماد على الجيش الذي اوصله الى الحكم، ومن ثم التعرف على التداول السلمي للسلطة في ظل المؤسسة العسكرية وسيطرة الجيش

دور الجيش في دستور عام ١٩٧٦م.

على الرغم من ان البيان الذي أصدرهُ الرئيس هواري بومدين عند تسنمه السلطة عام ١٩٦٥اثر الانقلاب العسكري الذي قام به ضد الرئيس احمد بن بله قد أشار إلى الرغبة في وضع دستور للبلاد مطابقاً لمبادئ الثورة وبعيد عن شخصية السلطة ، الا ان الجزائر دخلت في مرحلة انتقالية نظراً للخيارات الايدلوجية المتمثلة في التوجه الاشتراكي الذي طغى على كل محاولات الحياة في الدولة نظراً لغياب دستور يوضح صلاحيات كل سلطة وينظم البلاد[١] فضلا عن عدم استقرار النظام السياسي بسبب المعارضة لاسلوب حكم هواري بومدين ومحاولات الانقلاب عليه . وبذلك أخذت الثقافة السياسية هنا طابع الانفراد بالقرارات السياسية وتركيز كل السلطات بيد الحكومة ، إذ أكدت على ضرورة بناء أجهزة الدولة الذي يتولى إدارتها مجلس إدارة الثورة ، كما اتجهت إلى إرساء نظام سياسي قوي قائم على إخضاع كل الكيانات تحت سيطرة الدولة وإلغاء كل الحركات السياسية الأخرى التي لا تتماشى وايدلوجية الحزب الواحد[٢].

وعلى هذا الاساس قرر الرئيس هواري بومدين تشكيل لجنة في كانون الثاني عام ١٩٧٦م من اجل الشروع بالعمل والإعداد لميثاق الوطني ، وقد تألفت هذه اللجنة من وزير التعليم العالي (محمد الصديق بن يحيى) لصياغة الجزء الخاص بالمسالة السياسية ، ووزير الصناعة والطاقة (بلعيد عبد السلام) لصياغة المسائل الاقتصادية ، ووزير الثقافة (مصطفى الأشرف) لصياغة المسائل الثقافية ، فضلاً عن (عبد العزيز بوتفليقه) وزير الخارجية لصياغة الأمور الخاصة بالشؤون الخارجية سميت هذه اللجنة بـ (اللجنة الوطنية)[٣] وقد اشارت وثيقة بريطانية بأن اولى محاولات الحكومة بهذا الصدد قد بدأت منذ عام ١٩٧٣عندما اكد الرئيس هواري بومدين حينها على

ضرورة إعادة تنظيم حزب جبهة التحرير الوطني ، والتحضير لمؤتمر عام يعقده الحزب بهدف الدعوة إلى جمعية تأسيسية وأنشاء نظام برلماني ، وهذا لا يتم الا بأنشاء مؤسسات سياسية جديدة تحظى بقبول ودعم الجميع ، وذلك لملء الفراغ الدستوري في البلاد ، الا ان انشغاله بالنهوض بالواقع الاقتصادي للجزائر قد أجل الموضوع بعض الشيء[٤].

وبذلك تظافرت الجهود من اجل إخراج وثيقة الميثاق الوطني كمصدر لسياسة الدولة وحزب جبهة التحرير الوطني ، فكان المشروع التمهيدي لهذا الميثاق موضوع نقاش أمام مجلس الثورة ومجلس الوزراء ، وكذلك أمام الشعب الجزائري ، وقد استغرقت مدة المناقشة بين المجلسين حوالي أسبوعين من السادس عشر من شباط وحتى الثالث من آذار عام ١٩٧٦ [٥] وفي السادس والعشرين من آذار عام ١٩٧٦ ، نشرت مسودة الميثاق الوطني ، ونظمت حملة توعوية واسعة لشرح المشروع التمهيدي للميثاق ، وقد امتدت هذه الحملة إلى كل المدن والأحياء والقرى والأرياف ، وأماكن العمل ، والمقاهي وأعطيت الحرية للشعب للتعبير عن آرائه بصراحه في السياسة والاقتصاد والنظام الاشتراكي ، ونقلت بعض الحوارات والنقاشات في أجهزة الإعلام المختلفة ويمكن القول ان هذا الميثاق يمثل الاطار القانوني للحكم الفردي العسكري الذي يستند اليه الرئيس هواري بومدين [٦] .

لم تحظ اجراءات الرئيس هواري بومدين بقبول معارضيه فقد خرج "فرحات عباس" من عزلته السياسية التي دامت ثلاثة عشر عاماً ، فحرر بيان في أواخر آذار عام ١٩٧٦ ، بمشاركة الشيخ محمد خير الدين نائب رئيس جمعية العلماء المسلمين ، وبن يوسف بن خدة ، ولحول حسين الأمين العام لحركة انتصار الحريات سابقاً[٧] انتقد فيه سياسية الرئيس هواري بومدين ووصفها بالشيوعية ، كما اتهموه بانه يسعى دائماً

إلى إثارة الحرب مع المغرب بسبب دعمه لقضية الصحراء الغربية التي عدوها أرض مغربية ، اعتبر الموقعين على البيان أنفسهم مناضلين وإن نواياهم حسنة ، كما ان وراءهم كتلة كبرى واعية لمسؤولياتها التاريخية وهي كتلة الشعب وقدماء المناضلين ، فضلا عن ذلك إنهم اتفقوا على الاستنكار والتشهير بممارسات "النظام الدكتاتوري" وعلى وضع حد "للحكم الفردي وللظلم والمهانة التي يعيشها الشعب الجزائري في ظل" هذا النظام ، كما أكد الموقعين على هذا البيان إن حل المشاكل الداخلية والخارجية للجزائر يجب أن يتم بأراده شعبية ، وانه لا يمكن أن يفرض على البلاد ما يسمى بالميثاق الوطني ، كما ينوي أن يفعله رئيس مجلس الثورة والحكومة بقصد فرض سلطته الفردية ، كما واكد البيان بانه ليس هناك الا طريق واحد لتحرير مثل هكذا ميثاق وهو حوار عام يطرح على النطاق الوطني ، واي ميثاق آخر يوضع في ظل الحكم الفردي فهو غير شرعي ولا يمكن الاعتراف به ، وطلب البيان من الشعب الجزائري النضال من اجل تحقيق الاتي[٨] :-

١. العمل من اجل إجراء انتخاب شعبي حر لجمعية وطنية تأسيسية ذات سيادة .
٢. وضع حد للنظام الشمولي الحالي والمطالبة بوضع حدود شرعية ضد كل انحراف من هذا النوع .
٣. تأسيس حرية التعبير والمعتقد .
٤. العمل من أجل مغرب عربي موحد وإسلامي وأخوي .

رفض الرئيس هواري بومدين هذه المطالب لأن البيان رفض تدخل الجزائر في قضية الصحراء الغربية ، ولأن الموقعين على البيان اتهموا بومدين بفرض الميثاق الوطني على الشعب ، وطالبوا من اجل وضع ميثاق وطني حقيقي فتح مناقشة عامة على المستوى الوطني وان يتم انتخاب مجلس وطني تأسيسي ذو سيادة حقيقية . وقاموا

بنشر بيانهم في الخارج عن طريق حزب الثورة الاشتراكية الذي أسسهُ محمد بوضياف و جبهة القوى الاشتراكية لأيت أحمد ونشره في الداخل الجزائري قايد أحمد داعياً الشعب الجزائري إلى الوقوف إلى جانب هذا البيان وأسس (لجنة الدفاع والتضامن) من أجل الدفاع عن الشخصيات الأربع ، حينها توعد هواري بومدين وأمام وزرائه بانه سوف يعمل على تصفية محرري هذا البيان انطلاقاً من سياسته الخاصة بالتخلص من كل من يعارضه ، ومقابل ذلك رد فرحات عباس على هذا التهديد قائلا : ((اننا لم نقتل بكل بساطة واعتقد ان هؤلاء الشخصيات الأربع الموقعين على البيان ، دافعوا عن الجزائر قبل ان يولد بومدين)) وعلل فرحات عباس اللجوء إلى كتابة البيان انه من حقهم و من واجبهم نشره لأن بومدين نفسه منحهم هذا الحق عندما اعلن بانه سيمنح الجزائر ميثاقاً و دستوراً جديداً وكل فرد يستطيع ان يتكلم بحرية خلال هذه المرحلة ، والمناقشة ستكون مفتوحة لكل الآراء في اطار حرية تامة[٩] وعلى الرغم من ذلك لم يكتب النجاح لهذه المحاولة التي قادها فرحات عباس ، إذ قضي عليها بالمهد من قبل الرئيس هواري بومدين فقد وضع الموقعين على البيان تحت الإقامة الجبرية ، وصودرت أراضيهم وممتلكاتهم[١٠] إن رفض فرحات عباس لمشروع الميثاق الوطني نابع من رؤيته بأن الرئيس هواري بومدين فرضه على الشعب الجزائري ، وان الاشتراكية التي لا رجعة فيها حسب تعبير السلطة ، كان رأياً من جانب واحد فقط ، أما الشعب الجزائري فانه لم يستشر في ذلك نهائياً ، وهذا ما لم يقبله فرحات عباس لأن التجارب علمتهُ بان أي مشروع سياسي أو اقتصادي أو اجتماعي أو ثقافي لا يستمد أصوله ومبادئه وأسسه من عمق وثقافة الشعب الجزائري ، لا يمكن ان ينجح أبداً و سيكون مصيره الفشل[١١].

استمرت مناقشة مشروع الميثاق الوطني على مدى ثلاث أشهر من مجلس الثورة ومجلس الوزراء وتم طبع آلاف النسخ منه ، وفي آيار عام ١٩٧٦ اجتمعت اللجنة المكلفة بوضع التعديلات الأخيرة عليه استمرت تلك الاجتماعات لمدة أسبوع وشارك الرئيس هواري بومدين بفاعلية كبيرة في تلك النقاشات ، وفي التاسع عشر من حزيران من العام نفسه أنهت اللجنة أعمالها بعد إجراء بعض التعديلات النهائية للميثاق واعلن عن إكماله في الثاني والعشرين من حزيران عام ١٩٧٦ بعدها عرض نص الميثاق على استفتاء شعبي يوم السابع والعشرين من حزيران من العام نفسه ، ونال نسبة ٩٨٪ من الأصوات وأصبح هذا النص هو الوثيقة الايدلوجية لسياسة البلاد وقوانين الدولة [١٢] . وواضح جدا من نتيجة الاستفتاء مدى تحكم الرئيس هواري بومدين وتدخل الحكومة في عملية الاستفتاء بهدف اسباغ الشرعية على الميثاق بحجة انه يحظى بقبول غالبية ابناء الشعب الجزائري.

اصبح هذا الميثاق بمثابة القانون الاساسي الذي كتب في ضوئه الدستور الجزائري الذي عرض هو الاخر على استفتاء شعبي في التاسع عشر من تشرين الاول عام ١٩٧٦ وحصل على التأييد المطلق ، وتم تطبيقه يوم الثاني والعشرين من تشرين الأول من العام نفسه ، ويتألف من تسعة وتسعين بندا وهو يحدد ستة وظائف ، السياسية ، التشريعية ، القضائية ، التنفيذية التأسيسية ، الرقابية ، كما واكد على أحادية حزب جبهة التحرير الوطني وأحادية الترشيح لمنصب رئيس الجمهورية[١٣]كما وأكد على اضطلاع رئيس الجمهورية بجميع الوظائف التنفيذية كونه رئيس الدولة ، الذي ينتخب كل ست سنوات وحددت المادة (١١١) من الدستور مهامه فهو يمثل الدولة داخل البلاد وخارجها ، ويجسد وحدة القيادة السياسية للحزب والدولة ،وهو حامي للدستور ، ويتولى مسؤولية الدفاع الوطني ، و يترأس مجلس الوزراء يضطلع بالسلطة

التنظيمية ، ويعين الموظفين المدنيين والعسكريين طبقاً للقانون ، وله حق إصدار العفو وحق إلغاء العقوبات أو تخفيضها ، ويعين سفراء الجمهورية والمفوضين فوق العادة للخارج وينهي مهامهم ، يبرم المعاهدات الدولية ويصادق عليها ويقلد أوسمة الدولة ونياشينها وألقابها [١٤] وبذلك نجد الرئيس يتمتع بصلاحيات واسعة ، إذ يقوم بكل الوظائف التنفيذية والسياسية ، بحيث جميع الموظفين المدنيين والعسكريين مسؤولين أمامه ، كما ويحق له إعلان حالة الطوارئ والحرب والتجنيد ، وفي المجال القضائي يحق له النظر في أحكام القضاء ، فضلاً عن رئاسة المجلس الأعلى للقضاء ، فضلاً عن التحكم الدستوري بموارد الدستور ، بحيث لا يمكن لأي هيئة المطالبة بمراجعة الدستور ، أو تعديله ، فالرئيس يشغل منصب الأمين العام للحزب ولهذا لا يمكن معارضته فبأماكنه حل الحزب اذا تم رفض المصادقة على أوامره[١٥] .

أما بالنسبة لدور الجيش في ضوء الدستور الجزائري لعام ١٩٧٦م ، فقد حددت مهامه في الفصل السادس الذي جاء بعنوان الجيش الوطني الشعبي فقد جاء في المادة (٨٢) ((تتمثل المهمة الدائمة للجيش الوطني الشعبي ، سليل جيش التحرير الوطني ودرع الثورة ، في المحافظة على استقلال الوطن وسيادته ، والقيام بتأمين الدفاع عن الوحدة الترابية للبلاد وسلامتها ، وحماية مجالها الجوي ومساحتها الترابية ومياهها الإقليمية وجرفها القاري ومنطقتها الاقتصادية الخاصة بها ، يساهم الجيش الوطني الشعبي ، باعتباره أداة الثورة في تنمية البلاد وتشييد الاشتراكية))[١٦] نلاحظ في هذه المادة بأن الدستور منح الجيش مهام كثيرة تقع على عاتقه فضلاً عن واجباته الرئيسية بالحفاظ على أمن البلاد واستقلالها وسيادتها فكان عليه أن يحافظ على الاشتراكية كمبدأ أساس للتنمية وجاء في المادة (٨٣) : العنصر الشعبي عامل حاسم في الدفاع الوطني ، الجيش الشعبي هو الجهاز الدائم للدفاع الذي يتمحور حوله تنظيم الدفاع

الوطني ودعمه في حين نصت المادة (٨٤) : بأن الخدمة الوطنية واجب وشرف ، وقد تأسست الخدمة الوطنية تلبية لمتطلبات الدفاع الوطني وتأمين الترقية الاجتماعية والثقافية لأكبر عدد ممكن ، وللمساهمة في تنمية البلاد . أما المادة (٨٥) فقد نصت على انه ((يحظى المجاهدون وأولو الحق من ذويهم بحماية خاصة من طرف الدولة ضمان الحقوق الخاصة بالمجاهدين وأولو الحق من ذويهم ، والحفاظ على كرامتهم فرض على الدولة والمجتمع))[١٧] .

وتعطي هذه المواد الدستورية الحق للرئيس بصفته الحاكم الاوحد في استخدام الجيش ليس فقط لمهام الدفاع الخارجي عن حدود الدولة وانما لحماية النظام السياسي داخليا وخارجيا، فالجيش هو أداة الثورة في تنمية البلاد وحماية مكتسبات الاشتراكية وحماية مصالحها وبذلك لا يحق لأي أحد سواء كان شخصاً من عامة الشعب أو مسؤولا بالدولة ان يمس هذه الاختيارات ، كما لا يحق له التذرع بأي ذريعة كانت لضرب أسس الثورة الاشتراكية مهما كانت المبررات[١٨]. لا شك ان هيمنة الرئيس هواري بومدين على الجيش اعطته القوة لدعم حكمه الفردي وكما نجح في احتواء المعارضة ومحاولات الانقلاب ضده فقد نجح في تحييد معارضي الميثاق الوطني وتجريدهم مما يملكون وتقييد نشاطهم السياسي والاجتماعي بوصفهم تحت الاقامة الجبرية حتى وفاته عام ١٩٧٨م.

ومع استقرار الأوضاع على هذا النحو اصبح الرئيس هواري بومدين اكثر ارتياحا بشان ان الجزائر ستكون هي القوة المهيمنة في شمال إفريقيا ، فقد ركز الرئيس هواري بومدين اهتمامه على إكمال عملية البناء الدستوري وبناء المؤسسات ، إذ كان مدركاً لأهمية بناء المؤسسات الدستورية من دستور وبرلمان وحكومة معاد تنظيمها و إكمال البناء الدستوري للبلاد الذي يتيح إلى انتقال السلطة من بعده وبكل سهولة ،

وعلى الرغم من ان هذه الخطوة التي خطاها الرئيس هواري بومدين قد أخرجت بعض المعارضين لسياسته ، الا انها كانت معارضة متواضعة ومع ذلك لا يمكن التنبؤ بالدور الذي يمكن أن تلعبه هذه المعارضة اذا ما تم تأسيس برلمان يتمتع ببعض الصلاحيات ويتمتع أعضاءه بحرية التعبير عن آراءهم ، فالاستقرار السياسي الذي تشهدهُ البلاد وضعف دور المعارضة بعد ان تم القضاء على الكثير منها وخير دليل على ذلك عدم وجود سجناء سياسيين عام ١٩٧٦ باستثناء أحمد ابن بله ، والأربعة الذين حرروا النداء وضعوا تحت الإقامة الجبرية ، والجيش موالٍ بصورة كبيرة للرئيس هواري بومدين[١٩].

وبناءً على ما جاء في الدستور تم إجراء انتخابات رئيس الجمهورية ، إذ كان هواري بومدين المرشح الوحيد وجاءت النتيجة بفوزهِ بنسبة ٩٥٪ ، وبموجب هذه النسبة العالية تولى هواري بومدين رئاسة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية في العاشر من كانون الأول عام ١٩٧٦م[٢٠] والى جانب صلاحيات رئيس الجمهورية فقد نصت المادة (١٢٦) من الدستور على انتخاب (المجلس الوطني الشعبي) أي البرلمان لإتمام البناء الدستوري للدولة وبناءً على ذلك تم انتخاب المجلس في الخامس والعشرين من تموز عام ١٩٧٧م ، واختير رابح بيطاط رئيساً له ، وقد تكون من عشرين نائباً ، وقد منح الدستور للمجلس الوطني الشعبي السلطة التشريعية ، فالنظام يعدهُ وسيلة لتحقيق الديمقراطية حسب زعمهِ ، الا انه في الواقع فأن أعضاءه لا يتم اختيارهم الا بموافقة الحكومة كما إن الوظيفة التشريعية لا تمارس الا ضمن حدود معينة لكي يبقى رئيس الجمهورية الجهة التي تنفذ ، فالمجلس يخضع للحزب الذي بدوره يخضع لقيادة رئيس الهيئة التنفيذية والذي هو رئيس الجمهورية[٢١].

دور الجيش في الصراع السياسي في الجزائر

وما ان حل عام ١٩٧٧ ، حتى تقلص أعضاء مجلس الثورة فلم يبق من أعضاءه الستة والعشرين سوى تسعة أعضاء وهم كل من (الرئيس هواري بومدين وعبد العزيز بوتفليقة والشاذلي بن جديد ومحمد بن أحمد بن الغني و عبد الله بلهوشات ، وأحمد بن الشريف ، وأحمد دراية والطيبي العربي ومحمد الصالح يحياوي) ، وذلك نتيجة الانسحابات والإقصاءات والوفيات التي طالت اعضائه [٢٢].

لم يستمر الحال طويلا بالنسبة لما حققه الرئيس هواري بومدين ، فقد شاء القدر ان يصاب بمرض عضال نقل على اثره الى المستشفى في ايار عام ١٩٧٨ وبعد ان ادرك الرئيس خطورة وضعه الصحي . دعا إلى عقد اجتماع لمجلس الثورة في أيلول من العام نفسه حضره وزير الداخلية محمد بن أحمد عبد الغني وعبد العزيز بوتفليقة وزير الخارجية وأحمد دريع وزير النقل والطيبي العربي وزير الزراعة وأحمد بن الشريف وزير النفط ومحمد الصالح يحياوي رئيس حزب جبهة التحرير الوطني والعقيد الشاذلي بن جديد القائد العسكري لمنطقة وهران الثانية والعقيد عبد الله بلهوشات قائد المنطقة العسكرية الأولى وعندما ابتدأ الاجتماع معهم تطرق الرئيس هواري بومدين الى تدهور وضعه الصحي ، وعين وزير الداخلية للعمل كرئيس للدولة في غيابه ، ففي اوائل تشرين الأول عام ١٩٧٨م نقل الى موسكو لتلقي العلاج ، عندها تسلم وزير الداخلية محمد بن أحمد عبد الغني مهامه بصورة رسمية كرئيس للدولة فأعطى اوامره بتعيين مستشارين له ، فأصبح كل من أحمد بن الشريف ومحمد الصالح يحياوي مستشارين وداعمين له[٢٣].

وفي هذه المدة بدأ الحديث والتكهنات في الأوساط الشعبية والسياسية والدولية داخل الجزائر وخارجها حول ما سيؤول اليه مصير الجزائر في حال وفاة الرئيس هواري بومدين وبدأ الافتراض بأن السلطة الحقيقة ربما ستكون بيد رئيس الحزب العقيد محمد الصالح يحياوي وهو عسكري او وزير الداخلية على اعتبار أنه تسلم مهام رئيس الدولة اثناء غياب الرئيس هواري بومدين والشاذلي بن جديد قائد المنطقة العسكرية الغربية ، او ربما وزير الخارجية عبد العزيز بوتفليقة وهو الاحتمال الأضعف [٢٤].

وفي الثامن عشر من تشرين الاول عام ١٩٧٨م دخل الرئيس هواري بومدين في غيبوبة واشار تقرير الوزارة الخارجية الامريكية بأن الامل في شفائه ضئيل ، ورجح التقرير بأن عملية انتقال السلطة ستتم بصورة سلمية من داخل المؤسسة السياسية التي خلفها ، كما ولا يتوقع حدوث تغيرات كبيرة على السياسية الداخلية والخارجية ، وارجع التقرير السبب في ذلك الى طبيعة النظام الذي اوجده بومدين منذ عام ١٩٦٥ .فالرئيس الجديد من وجهة النظر الامريكية سيأتي بالتأكيد من مجلس الثورة الذي تشكل في بداية امره من سته وعشرين عضوا اغلبهم ضباط عسكريين أيدوا استيلاء بومدين على الحكم وتحولوا بمرور الوقت الى مجموعة قيادية جماعية كان بومدين يقف على رأسها سيما بعد ان تغلب على منافسيه وفرض هيمنته السياسية وتقلص مجلس الثورة الى ثمانية اعضاء [٢٥]. وانقسم المجلس الى اتجاهين رئيسيين ، أحدهما برئاسة وزير الخارجية عبد العزيز بوتفليقة الذي كان يميل الى بناء علاقات متينة مع دول الغرب ومهتماً بهذا الجانب ، اما الاتجاه الاخر فكان بزعامة رئيس حزب جبهة التحرير الوطني محمد الصالح يحياوي وهو اقل اهتماماً بذلك الى جانب هذين الاتجاهين كان هناك قادة منافسين ومرشحين لقيادة البلاد وهما قائد منطقة وهران العسكرية الشاذلي بن جديد الذي يحظى بدعم عدد من كبار ضباط الجيش والاخر وزير الداخلية و المكلف برئاسة

البلاد اثناء غياب الرئيس هواري بومدين لغرض العلاج وهو محمد بن أحمد عبد الغني الذي كسب ولاءات جديدة لصالحه(٢٦).

وسعى هؤلاء القادة الى كسب تأييد الجماهير الجزائرية من خلال استغلال العامل الاقتصادي لصالحهم وذلك من خلال السماح للقطاع الخاص بلعب دور اكبر وكذلك اظهار اللامبالاة بشأن دور الجزائر في مسألة الصحراء الغربية وقد يكونوا اكثر استعداداً لتقديم تنازلات بالنسبة للحرب بالوكالة التي قادها بومدين ضد المغرب ومع ذلك فان الأمور غير واضحة بشأن قيادة جماعية ستحكم البلاد ربما سيكون ذلك لمدة مؤقتة ، فبالنسبة لعبد العزيز بوتفليقة فانه لا يميل للجيش إلا أنه يهتم ويقدر بناء علاقات الجزائر مع الغرب ولهذا فأنه لايحظى بثقة السوفييت الذين يفضلون محمد الصالح يحياوي لأنه الأكثر تعاطفاً مع ايديولوجياتهم ، ويعتقد ان القائد العسكري لمنطقة وهران عبد العزيز بوتفليقة ، فأن طموحاته لا تتعدى السيطرة على منطقة وهران . ولخص تقرير الخارجية الامريكية الى انهم يتوقعون ان يحافظ اعضاء مجلس الثورة على وضعهم وان يصلحوا خلافاتهم ويتبنون فكرة القيادة الجماعية وهو الخط الذي ساد في المدة التي تلت اعلان الاستقلال ، الا انه مسألة مؤقتة اذ ان الصراع سرعان مايدب لينتهي بصعود عضو واحد يتولى السلطة ويفرض هيمنته كما فعل بومدين من قبل. ولم يتجاهل التقرير دور الجيش الجزائري فكان المتوقع نشوب الصراع بين شخصية عسكرية بارزة في اشارة واضحة الى الشاذلي بن جديد ، لانه يحظى بدعم كبير من الجيش وبين وزير الخارجية عبد العزيز بوتفليقة المدعوم من المعتدلين ،او محمد الصالح يحياوي الذي يقف خلفه الحزب وجماهير الطلبة الجزائريين (٢٧).

وبعد مرض الرئيس هواري بومدين، كان مجلس الثورة هو الذي يقوم بإصدار القرارات و يتخذ مختلف الاجراءات التي تضمن سير مؤسسات الدولة على اتم وجه، فتم تكليف العقيد الشاذلي بن جديد كمنسق لمؤسسة الجيش الوطني الشعبي وكلف

العقيد محمد صالح يحياوي بمهمة تسيير شؤون الحزب كما عين وزير الداخلية محمد بن أحمد عبد الغاني في شؤون الامور الادارية و هذه الاجراءات المتخذه من قبل مجلس الثورة في فترة مرض الرئيس هواري بومدين تدل على احترام الدستور بعد ان اجتمع المجلس الشعبي الوطني وتبين حالة الشغور النهائي للرئاسة.لكن الاشكال في الدستور الذي أثير في عدة لقاءات في مقر حزب جبهة التحرير الوطني و في رئاسة الجمهورية هو نص الفقرة الثانية من دستور عام ١٩٧٦ التي تقضي "بأن يستدعى مؤتمر استثنائي للحزب قصد تعيين المرشح للرئاسة" لكن تم إنهاء هذا الجدل ، حيث تقرر إقامة مؤتمر اعتيادي للحزب لتعيين رئيس الجمهورية[٢٨] .

وفي يوم السابع والعشرين من كانون الاول عام ١٩٧٨ توفي الرئيس هواري بومدين فاصبح هناك فراغ سياسي ، وبما ان الدستور الجزائري قد نص في مادته الـ (١١٧) على تولي رئيس البرلمان مهام رئيس الجمهورية في حالة خلو مقعد رئاسة الجمهورية لمدة خمسة واربعون يوماً يليها انتخاب رئيس جديد من قبل حزب جبهة التحرير الوطني ، وبذلك اصبح رابح بيطاط رئيساً في هذه المدة الانتقالية بعدها سيرشح الحزب من يخلفه ومن ثم سيتم التأكيد على تفويضه في انتخابات عامة ، و كانت احد الحلول المتاحة ان يتولى اعضاء المجلس الوطني للثورة انفسهم المناصب الرئيسية في الدولة والجيش فضلا عن تلك المناصب التي كان يتولاها الرئيس هواري بومدين وهي رئاسة الجمهورية ومنصب نائب الرئيس ورئيس الوزراء ، ووزير الدفاع ورئيس الأركان[٢٩] .

وبوفاة هواري بومدين طرحت مسألة تولي السلطة في النظام الجزائري من جديد وكذلك كان التنافس محتدماً بين وزير الخارجية عبد العزيز بوتفليقة الذي كان من دعاة الاصلاح الاقتصادي المرتبط بفتح المجال لقانون السوق والقطاع الخاص دون

قيد ، وبين محمد الصالح يحياوي المسؤول الأول للحزب والذي ينادي بتقوية الحزب ودعم الاتجاه الاشتراكي وحماية منجزات الثورة ، الا انه فيما بعد تم ترجيح الكفة الى شخصية لم تكن في الحسبان وهو الشاذلي بن جديد قائد منطقة وهران العسكرية وعضو جبهة التحرير الوطني(٣٠).

تأججت الخلافات داخل اجنحة النظام السياسي بعد رحيل الرئيس هواري بومدين حول من سيحكم البلاد ، فافترحت عدة اسماء(احمد دراية وزير النقل ، احمد بن الشريف وزير الري، محمد الصالح يحياوي منسق جبهة التحرير الوطني، عبد العزيز بوتفليقة وزير الخارجية، الشاذلي بن جديد قائد الناحية العسكرية الثانية، محمد بن احمد عبد الغني وزير الداخلية ، عبدالله بهلوشات قائد المنطقة العسكرية الاولى ، الطيبي العربي وزير الفلاحة) وعندما احتدم الصراع بين الطرفين وعلى الرغم من تطور المحيط السياسي الدولي لصالح الانفتاح السياسي والتعددية الحزبية فقد تدخلت المؤسسة العسكرية لحسم الصراع على السلطة بين جناح محمد صالح يحياوي وعبد العزيز بوتفليقة لصالح عقيد من صفوفها تحت شعار "اقدم ضابط في اعلى رتبة"(٣١)

حسم الجيش بالاخير الصراع بأبعاد كل من محمد صالح يحياوي وعبد العزيز بوتفليقة لتجنب البلاد خطر الانقسام وذلك بتعيين الشاذلي بن جديد الغير معروف للعامة خليفة لهواري بومدين بصفته اكبر الضباط سناً ورتبة ، وتلخصت مهمته بالحفاظ على وحدة قيادة المؤسسة العسكرية ،ولم يبق امام مؤتمر حزب جبهة التحرير الوطني سوى تزكيته كمرشح لرئاسة الجمهورية بعدما حسم الجيش امر توليه قيادة البلاد ، وبذلك انهزم حزب جبهة التحرير الوطني الممثل السياسي مجددا امام العسكري بعدما اعتقد الكثير من مناضليه المؤمنين بأيدولوجيته بأنه سيكون لهم دور في صناعة رئيس الجزائر بعد هواري بومدين وبعيدا عن تحكم الجيش. ولقد لعب قاصدي مرباح

مسؤول جهاز الامن العسكري دوراً بارزاً في نسج خيوط اختيار الشاذلي بن جديد ، ويقال انه اسكت المعارضين لهذا الاختيار بالتلويح وتهديدهم بمختلف الملفات التي وضعها جهاز الامن العسكري حول مختلف نشاطاتهم وممارساتهم وسلوكياتهم(٣٢) .

تعددت التفسيرات والتأويلات حول رفض الجيش لكل من يحياوي وبوتفليقة وحسم الصراع لصالح الشاذلي بن جديد غير المعروف لدى الشعب ، والبعض ارجع سبب رفض عبد العزيز بوتفليقه من قبل الجيش الى مواقفه الليبرالية ، اما محمد صالح يحياوي فيرجع سبب عدم قبوله الى هزيمته العسكرية في معركة مغالا الاولى عام ١٩٧٦م في الصحراء الغربية ، فضلا عن دوره المشبوه في انقلاب الطاهر زبيري عام ١٩٦٧م ، ويستطرد الباحث لونيسي رابح بالقول ان اصحاب القرار الفعليين بالسلطة ويقصد بهم الجيش خشوا من اختيار محمد صالح يحياوي واعطاء حزب جبهة التحرير الوطني قوة فعليه تحوله من مزكي للقرارات الى منفذ لها ممايعيد الاعتبار للسياسي على حساب العسكري ، فضلا عن ذلك ان وصول يحياوي الى سدة الحكم قد يؤدي الى تقارب التيارين الاسلامي والشيوعي ويفقد اصحاب القرار أداة هامة للحفاظ على الحكم وتوطيده ،وتتمثل هذه الاداة بتطبيق مبدأ "فرق تسد" بين التيارين الشيوعي والاسلامي والتلاعب بهما بضرب هذا بذاك لاضعاف المعارضة والبقاء في الحكم ، اما عبد العزيز بوتفليقة فيمكن ارجاع رفض الجيش له الى شخصيته القوية المدعومة بعلاقات خارجية وطيدة نسجها اثناء تولية وزارة الخارجية لاكثر من خمسة عشر سنة ، مما يسمح له بفرض قرارته والتحكم بمصير البلاد دون الرجوع لاحد(٣٣).

الخاتمة

حظي الجيش الجزائري بمكانة كبيرة منحها له الدستور الذي سن عام ١٩٧٦ مكنته واعطته صلاحيات واسعة ففتح الباب على مصراعيه للتدخل وفرض القرار العسكري

على القرارات السياسية وهذا نابع بطبيعة الحال من الرؤية التي منحها له رئيس البلاد هواري بومدين عبر مسارات معينة ، فنجد الجيش يتدخل مجدداً في فرض سيطرته على القرار السياسي عام ١٩٧٨ فبمجرد وفاة الرئيس هواري بومدين , نجده يتدخل وبقوة من اجل اختيار شخصية عسكرية لحكم البلاد وبالفعل تمكن من فرض ارادته بهذا الاتجاه نتيجة للهيمنة التي اكتسبها منذ بداية الاستقلال واستمرت حتى وفاة الرئيس هواري بومدين والى مابعدها

الهوامش:

١- سناء تريكي ، دور المؤسسة العسكرية في النظام السياسي دراسة مقارنة بين الجزائر ومصر ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة العربي بن مهيدي ، ٢٠١٥ ،ص٣٤.

٢- ربيعي عائشة ، الثقافة السياسية وإشكالية الممارسة الانتخابية في الجزائر ، دار الشروق الجزائر ، ٢٠١٣،ص١٠٠

٣- منهل سعدي ، الأوضاع السياسية والاقتصادية للجزائر في عهد الرئيس هواري بومدين ١٩٦٥ – ١٩٧٨) ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية قطب شتمة ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، ٢٠١٤، ص٥١

٤- Fco 15 , British Embassy , Algirrs , N43 , ALGER GARE , January 24 , 1973

٥- لعيادة نجيبة ، اهم التطورات السياسية والاقتصادية والثقافية للجزائر في عهد الرئيس الراحل هواري بومدين ١٩٦٥-١٩٧٨ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم الانسانية والعلوم الاجتماعية ، جامعة ٨ ماي ١٩٤٥ قالمة ، ٢٠١٧ ،ص٤٤.

٦- عز الدين معزة ، فرحات عباس ودوره في الحركة الوطنية ومرحلة الاستقلال ١٨٩٩ – ١٩٨٥ ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ، جامعة منتوري قسنطينة ، ٢٠٠٤، ص٢٧٥.

٧- المصدر نفسه ، ص٢٧٧ .

٨- العايز فاطمة ، سياسة حكم أحمد بن بله وهواري بومدين (١٩٦٢-١٩٧٨م) ، مجلة الفكر ، الجزائر ، ٢٠٢٠ ، ص٧٦-٧٧.

٩- العابز فاطمة ، المصدر السابق ، ص ٧٨.

١٠- عز الدين معزة ، المصدر السابق ، ص٢٧٨ .

١١- علي تابلت ، فرحات عباس رجل دولة ، ط٢ ، منشورات ثالة الابيار ، الجزائر ، ٢٠٠٩،ص١٦

١٢- صباح نوري هادي العبيدي ، هواري بومدين ودوره العسكري والسياسي (١٩٣٢ – ١٩٧٨) ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ، جامعة ديالى ، ٢٠٠٥ ،ص١٢٤.

١٣- منهل سعدي ، المصدر السابق ، ص٥٣ .

١٤- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، دستور ١٩٧٦ ، المطبعة الرسمية ، الجزائر ، ١٩٧٦ ، ص٣٠.

١٥-المصدر نفسه ، ص٢٧.

١٦- دستور عام ١٩٧٦ ، ص٢٧ .

١٧-المصدر نفسه ، الصفحة نفسها

١٨- الطاهر سعود ، الجذور التاريخية والايدلوجية للحركة الإسلامية في الجزائر ، الديوان للمطبوعات الجامعية ، الجزائر ، ٢٠١٠ ص٢٥٢.

١٩- F.R.S.U , 1977-1980 volumex vll , part3 , North Africa , Telegram from the Embassy in Algiera to the Department of state , Algiera , February 12 , 1977 , p.14-150

٢٠- صباح نوري هادي العبيدي ، المصدر السابق ، ص١٣١ .

٢١- منهل سعدي ، المصدر السابق ، ص٥٥ .

٢٢- العايز فاطمة ، المصدر السابق ، ص٧٦ .

F.R.U.S , 1977-1980 volumex vll , part3 North Africa central -٢٣ intelligence Agence intelligence in fromation cabe Washington , October . 24 , 1978 p.175 -176

F.R.U.S ,1977-1980 , volumex vll , part 3 , North Africa , -٢٤ Memorandum from william Quandt of the National , security council staff to the president's Assistant for National security Affairs Brzezinski , . Washington , December 8 , 1978 , p. 178

F.R.U.S ,1977-1980 , volumex vll , part 3 , North Africa , -٢٥ . Department of state , Washington , un datead , p 179

I bid , p.180-٢٦

Ibid , p.181 -٢٧

٢٨- بوعزيز فاطمة ، الشاذلي بن جديد نضاله السياسي والعسكري(١٩٢٩-١٩٩٢) رسالة ماجستير غير منشورة ،كلية العلوم الانسانية والاجتماعية ، جامعة ٨ماي ١٩٤٥قالمة، ٢٠٢١،ص ٥٦-٥٧

Ibid , p.182-٢٩

٣٠- سناء تريكي ، المصدر السابق ، ص٣١

٣٢- رابح لونيسي ، المصدر السابق ، ص ١٩١-١٩٢.

٣٣- المصدر نفسه ، ص ١٩٣-١٩٤.

المصادر

اولاً / الوثائق غير المنشورة:

١-الوثائق البريطانية

1- Fco 15 , British Embassy , Algirrs , N43 , ALGER GARE , January 24 , 1973 .

ثانياً/ الوثائق المنشورة

١-الوثائق الامريكية

1- F.R.S.U , 1977-1980 volumex vll , part3 , North Africa , Telegram from the Embassy in Algiera to the Department of state , Algiera , February 12 , 1977

2- F.R.U.S , 1977-1980 volumex vll , part3 North Africa central intelligence Agence intelligence in fromation cabe Washington , October 24 , 1978

3- F.R.U.S ,1977-1980 , volumex vll , part 3 , North Africa , Memorandum from william Quandt of the National , security council staff to the president's Assistant for National security Affairs Brzezinski , Washington , December 8 , 1978

4- F.R.U.S ,1977-1980 , volumex vll , part 3 , North Africa , Department of state , Washington , un datead.

٢-الوثائق العربية :

١- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، دستور ١٩٧٦ ، المطبعة الرسمية ، الجزائر ، ١٩٧٦

ثالثاً/ الرسائل والاطاريح:

١- بوعزيز فاطمة ، الشاذلي بن جديد نضاله السياسي والعسكري(١٩٢٩-١٩٩٢) رسالة ماجستير غير منشورة ،كلية العلوم الانسانية والاجتماعية ، جامعة ٨ماي ١٩٤٥قالمة، ٢٠٢١

٢-سناء تريكي ، دور المؤسسة العسكرية في النظام السياسي دراسة مقارنة بين الجزائر ومصر ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة العربي بن مهيدي ، ٢٠١٥ .

٣-صباح نوري هادي العبيدي ، هواري بومدين ودوره العسكري والسياسي (١٩٣٢ – ١٩٧٨) ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ، جامعة ديالى ، ٢٠٠٥

٤-عز الدين معزة ، فرحات عباس ودوره في الحركة الوطنية ومرحلة الاستقلال ١٨٩٩ – ١٩٨٥ ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ، جامعة منتوري قسنطينة ، ٢٠٠٤

٥-لعيادة نجيبة ، اهم التطورات السياسية والاقتصادية والثقافية للجزائر في عهد الرئيس الراحل هواري بومدين ١٩٦٥-١٩٧٨ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم الانسانية والعلوم الاجتماعية ، جامعة ٨ ماي ١٩٤٥ قالمة ، ٢٠١٧

٦- منهل سعدي ، الأوضاع السياسية والاقتصادية للجزائر في عهد الرئيس هواري بومدين ١٩٦٥ – ١٩٧٨) ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية قطب شتمة ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، ٢٠١٤

رابعاً/الكتب العربية والمعربة

١-بوضياف ، مستقبل النظام السياسي الجزائري ، دار الهدى ، الجزائر ، ٢٠٠٨

٢-رابح لونيسي , الجزائر في دوامة الصراع بين العسكريين والسياسيين , دار المعرفة الجزائر , ٢٠٠٠.

٣-ربيعي عائشة ، الثقافة السياسية وإشكالية الممارسة الانتخابية في الجزائر ، دار الشروق الجزائر ، ٢٠١٣ .

٤-الطاهر سعود ، الجذور التاريخية والايدلوجية للحركة الإسلامية في الجزائر ، الديوان للمطبوعات الجامعية ، الجزائر ، ٢٠١٠

٥-علي تابلت ، فرحات عباس رجل دولة ، ط٢ ، منشورات ثالة الابيار ، الجزائر ، ٢٠٠٩

خامساً/المقالات والبحوث المنشورة

١-العايز فاطمة ، سياسة حكم أحمد بن بله وهواري بومدين (١٩٦٢-١٩٧٨م) ، مجلة الفكر ، الجزائر ، ٢٠٢٠

٢-كواش منال ، دور النخبة السياسية الحاكمة في بناء الدولة (الجزائر نموذجا) ، مجلة دفاتر السياسة والقانون ، الجزائر ، المجلد ١٣، العدد ١، ٢٠٢١، ص ٤٩٣.